صلاح زينل

أوراق ساخنة

الورقة السابعة: الحقوق بين نظرية: تؤخذ بالقوة أو تمنح

نزار حنا الديراني/ بغداد

في السابق كانت نظرية أن الحقوق تؤخذ ولا تمنح هي المعترف بها في دولنا الشرق اوسطية ، كانت من أفرزات الثورية ، فالكراسي تتناقل من خلال الانقلابات لا الانتخابات ، والحوارات كانت في اغلب الاحيان ساخنة كسخونة الهتافات .. الا اننا استبشرنا خيرا في عراقنا الجديد ، عراق الحرية والديموقراطية ، عراق السلام لا الثورية ، استبشرنا خيرا بنهاية الهتافات والشعارات الرنانة والحوارات الساخنة .. كنا نسمع من ممثلينا في الحكم او من قنواتنا الاعلامية ، وعودا كثيرة ، احيانا كنا نرسم ابتساماتنا واحلامنا على الهواء الطلق دون خوف او مستحي .. كنا نسمع بالخدمات والمشاريع العملاقة و (ستمنح للقوميات الصغيرة كافة حقوقها من غير مطالبة او التفكير بالنظال او .. وسيكون معيارا قوتنا ونظرتنا الجديدة من خلال منحنا هذه الحقوق لمن لا يستطيعون ان يدخلوا حلبة الصراع ليصارعوا الاقوياء ...) كنا نسمع ونحلم بمستقبل شعبنا ونحن بدورنا كنا ننشر الاخبار بين زملائنا وعوائلنا .. ما ان دخلنا الساحة اكتشفنا بان الجميع لا يزال يعمل تحت نظرية (الحقوق تؤخذ ولا تمنح) فحصتنا في الوزارات هي وزارة واحدة ، وان كنا نستحق اكثر من واحدة سواء على اساس العدد او الاخلاص او الكفاءة ، وحصتنا في مقاعد مؤسسات المجتمع المدني كاتحاد الادباء ونقابة الصحفيين ونقابة المعلمين و... يجب ان لاتزيد على مقعد واحد استنادا على تمثيلنا في مجلس الحكم .. البعض منا تخيل نظرية جديدة فتسارع الى تشطير مؤسساتنا الى اكثر من مؤسسة وتشطير قوميتنا الى اكثر من قومية على امل زيادة حصتنا من المقاعد وحال اصطدامه بالواقع المر المبني على نظرية تؤخذ ولا تمنح تعكز من اجل الفوز بهذا المقعد .

وللأصوات.. وزنٌ آخر

حميد الموسوي/ بغداد

بعد إقرار الدستور العراقي الدائم في عملية الإستفتاء الأخيرة يوم ١٥/١٠/٢٠٠٥ صار الإنتقالي والمرحلي والمؤقت من قبيل ماض ولى وانذثر ، والحديث عنه يذكر بحقبة من الطغيان والقمع والإستبداد، وأصبح الأولى أعمال الفكر في صياغة قواعد الحاضر لترتكز عليها شوامخ المستقبل، وإعداد وتعبيد الطريق الحالي للمرور بسلام نحو قطف ثمار الآتي، وحانت الساعة التي يتنافس فيها الرأي والراي الآخر في حلبة واحدة بشفافية متناهية ملفوفين بقناعات متناهية لبلورة كل ما من شأنه إنهاء معاناة هذا الشعب الصابر طالما أن الجميع متفقون على أن الشرعية ستمنح الديمقراطية دعما وسلطة للدفاع عن مكتسباتها وردع كل التهديدات التي تحاول إفشال تجربتها. كما أن الأمر الأهم في مسيرة العراق الجديد والذي يلزم قادة التغيير هو الإستفادة من تجارب الشعوب التي تعرضت لثورات حقيقية وهزات عنيفة عبر تاريخها الطويل، واختيار نماذج ناصعة من رجالاتها والإقتداء بما هو مشرف من سلوكهم وتحاشي الوقوع في أخطاء ومطامع البعض الآخر منهم وتجنب هفوات وسلبيات تلك الحقب. فأن في ذلك إنشدادا جماهيريا والتفافا مستميتا حولهم، لأن الجماهير الثائرة تتولد لديها قناعات عن حركة ما أو قائد معين ضمن مبادئ يجلونها فأن تلك الجماهير تضحي بكل غال ونفيس في سبيل الحفاظ على البناء الجديد وتنهار أمامها كل التحديات. وحين يتمسك قادة الحركات الوطنية بمنهج واضح وحب صادق لشعبهم ووطنهم والإبتعاد عن تحقيق الأطماع الشخصية والمنافع الزائلة، واستخدامهم المناصب وسيلة لخدمة الناس فسيكونون عند حسن ظن قواعدهم الجماهيرية وعموم شعبهم وسيفدونهم بأرواحهم وأبنائهم وسيرفعون أصواتهم عاليا بالإيجاب عند أول إشارة تصدر من هؤلاء القادة، وهذا يستدعي ان يعيد المعنيون في الحكومة والجمعية الوطنية- ان يعيدوا النظر في الإمتيازات والإستحقاقات الباذخة التي بذلت لهم في فترة بذاتها ولاسباب مشبوهة حتى لا يصبح الوصول الى هذا المنصب أو ذلك أهدافا تنسي المتنافسين أهدافهم الحقيقية وهي خدمة شعبهم، وأن المناصب تكليف لا تشريف.

وعلى ذكر المناصب والمقاعد، ونحن مقبلون على مرحلة الإنتخابات التشريعية المصيرية يتحتم على قادة حركاتنا السياسية الوطنية وهم العارفون أكثر من غيرهم أن شعبهم العظيم له خصوصيته، كونه يتشكل من نسيج متجانس، يضمه طيف زاهي الألوان، يكتنفه موزائيك مُطعم بفسيفساء رائع وعليه فهم ملزمون بالحفاظ على هذا المكون المتعدد لهذا الشعب العظيم وبالعمق التاريخي العظيم المنظوي تحت هوية واحدة اسمها العراق حتى لا يتكرر ماضيهم بكل ما أخذ معه من مآس، ولا يستمر حاضرهم المعذب المضطرب ولا يبتلي بها مستقبلهم الغائب. لقد فعل مبدأ العنصرية والطائفية الذي تبناه اللانظام الشوفيني المقبور فعلته في حرمان شرائح ومكونات هذا الشعب من أبسط حقوقها وأذاقها القتل والتشريد والحرمان، وعرضها لأقسى صنوف التعسف والإضطهاد. وعند سقوط الصنم وبداية عهد ديمقراطي جديد واستبشار المحرومين بشمس الحرية والديمقراطية برزت بوادر المحاصصة المقيتة وتقبلها الساسة الوطنيون واتخذوها مرجعا قانونيا دون الإلتفات الى الأبعاد الأخلاقية التي تنسحب على نتائجها. وحتى لا تستمر الجماهير المحرومة الصابرة تعتاش على مبدأ المفاضلة بين أهون الشرين الذي أبتليت به منذ قرون تأسيس العراق الاولى والى يومنا هذا وكأنه قدر لازم وأمر محتوم. وحتى لا تصاب هذه الجماهير الكادحة بالخيبة والإحباط ثم تتخذ موقفا سلبيا من قادتها الجدد مما يؤدي الى توسيع الهوّة بين الطرفين وجعل القيادات بمعزل عن جماهيرها وقواعدها بحيث تتحول العلاقة الى حاكم ومحكومين وهي علاقة هزيلة سرعان ما تنهار مع أول فرصة سانحة وقد رأينا ذلك راي العين بعد ان كنا نقرأه ونسمعه كعبرة من عبر التاريخ.. وشاهدنا كيف تخلت الجماهير العراقية عن زمرة السلطة البائدة وتركتها تلاقي مصيرها المحتوم وتلوذ بالجحور بعد ان ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ليدفعوا ثمن انسلاخهم عن شعبهم الذي ساندهم ووضع الثقة بهم حتى إذا تمكنوا قلبوا له ظهر المجن يسومونه الذل والهوان والحرمان والإستعباد، لأجل ذلك يجدر بالقادة الوطنيين والذين عاصروا تلك العقود السود واكتووا بنارها وذاقوا ويلات مصائبها.. ورأوا النهاية المخزية المشينة لطغاتها.. يجدر بهم ان يسموا فوق المطامع الزائلة سيما وانهم إنبثقوا من صميم معاناة شعبهم ناهيك عن ماضيهم النضالي المجيد، وسلوكهم التربوي العالي، وثقافتهم السياسية الناضجة، مما يسقط الحجج والأعذار عن حصول أي خطأ يصدر من أحدهم عفويا كان أو مقصودا. وفيما يخص المحاصصة وعدد الأصوات ونسب التمثيل فنحن على دراية تامة أن للأغلبية إمتيازاتها وخصائصها وحقوقها.. ونعرف أن كل دساتير الكون، وقوانين العالم تعطي للأغلبية حق تشكيل الحكومة وتمنحها الحظ الأوفر في مقاعد الجمعية الوطنية، والمناصب السيادية. ونعلم أن الأغلبية في العراق قد تعرضت- أكثر من غيرها- لصنوف القهر والحرمان والتقتيل والتشريد والكيانات ذات النسب السكانية القليلة، يحفزها للعمل المثابر عند حصولها على مقاعد إضافية لتثبت جدارتها وفاعليتها في العملية السياسية وتؤكد كفاءتها القيادية وأنها عند مستوى المسؤولية المناطة بها.

قد يبدو هذا الطرح غريبا بعض الشيء عند أكثر الملمين بشؤون الإنتخابات من السياسيين المخضرمين والمعاصرين ويعتبرونه من قبيل المثالية الزائدة عن اللزوم، أو يعدونه ترفا سياسيا كونه يمثل طلبا غير مشروع، وتصورا غير مقبول، وهذا هو واقع حال الأحزاب المتنافسة في العالم، لكن التجربة العراقية الرائدة- ونقولها بفخر واعتزاز دون تحيز أو محاباة- أوجدت صيغة حديثة معاصرة لم يسبقها اليها أحد ألا وهي صيغة التوافق. هذه الصيغة التي رأينا تطبيقها ميدانيا في إنجاح أول إنتخابات ديمقراطية لتشكيل أول جمعية وطنية عراقية حقيقية أسست لقيام حكومة منتخبة بعد سقوط الدكتاتورية المقيتة، وشهدنا وشهد العالم كيف تمت تلك الإنتخابات بأسلوب حضاري دون تسجيل حادثة واحدة مثلما يحدث في انتخابات دول مستقرة من حوادث الشغب والتزوير علما أن الإنتخابات العراقية جرت على أرض ملغومة بالمفخخات والعبوات والأحزمة الناسفة، وتحت سماء تمطر قذائفا وهاونات، في ظرف مشحون بالترقب والتوتر. وأضافت لكل ما تقدم من نجاحات تجربتها أسلوب التوافق حيث احتضنت كل الشرائح والمكونات بما فيها التي لم تشارك أو التي غابت أو غيبت لسبب أو لآخر وحجزت لها مقاعدا في الجمعية الوطنية العراقية الوليدة شأنها شأن جميع المشاركين والمتنافسين في الإنتخابات وبذلك سجلت منقبة حضارية تحسدها عليها شعوب المحيط الإقليمي خاصة وشعوب العالم عامة. كما أنها امتصت شحنات التوتر الناتجة من عوامل الشعور بالحيف والغبن، ولاشت صدمة المفاجأة الناجمة من التحول الفجائي وبزاوية أكثر من حادة، وأذابت الجليد الذي لبد أجواء العلاقة بين بعض الحركات وأخواتها. نعتقد أنه أصبح واضحا- على ضوء ما تحقق ميدانيا وبفترة زمنية قياسية مع ما شابها من ملابسات واضطرابات واختلال الأوضاع الأمنية- سبب تفاؤلنا المفرط، وطلبنا الذي بدا غريبا. وحتى تتم أركان هذا العقد المبارك بين الجماهير وقياداتها الوطنية. وحتى تترجم الأقوال أفعالا لا بد من الايفاء بكل العهود التي قطعها قادة الحركات الوطنية لجماهيرهم وتبنوها منهجا وأهدافا مقدسة لا يمكن الحياد عنها وهذا لا يتم إلا بالتفاف الجماهير حول قياداتها لدرء الخطر الذي يهدد التجربة الديمقراطية وقبر كل محاولات المساس بها. ونجزم أن صدق النوايا وإخلاص العمل هما الشرطان الضامنان لتحقيق ما نصبو إليه وعلى أحسن وجه.

الحوار وليس الرصاص.. الطريق إلى الديمقراطية

انتخابات نزيهة.. سبيلنا في الانتخابات القادمة

عصام حازم/ بغداد

أكدت القوى السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية بعد سقوط الدكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣، على ضرورة اعتماد النهج الديمقراطي واطلاق الحريات العامة والعمل على بناء عراق ديمقراطي يكون بمثابة نموذج يُحتذى به في المنطقة، آخذين بنظر الاعتبار أن الأحداث الدموية وانتشار ظاهرة الجرائم الخطرة خاصة في بغداد خلال السنوات الثلاثة الماضية قد أدت الى تأخير تطور العملية السياسية، إلا إنها مع ذلك واصلت طريقها واستطاعت قطع أشواط نحو تعزيز الحريات الفردية وممارسة الديمقراطية على مختلف الصعد. لكن مما يؤسف له أن أخطاءا مقصودة أو غير مقصودة قد حدثت في هذا العام للالتفاف على المنجزات الديمقراطية وإلحاق الضرر بها ومحاولة تسخيرها لخدمة المصالح الحزبية والفئوية الضيقة، ولعل خير مثال على ذلك ما جرى من تقصير وأخطاء خلال الانتخابات النيابية الماضية وأثناء عملية الاستفتاء على الدستور والتي اعترفت المفوضية العليا للانتخابات بوقوعها.

ومن النتائج المخيبة للآمال أن هذه التجاوزات والتلاعب في صناديق الاقتراع جرت، ليس في ظل نظام دكتاتوري، بل في وجود قوى سياسية متنفذة تحكم البلاد وتدافع عن الديمقراطية والحرية وهي التي أسقطت النظام السابق كونه دكتاتوريا وليس ديمقراطيا، عليه فمن باب أولى أن تسعى هذه القوى لتكون في مقدمة المسيرة الديمقراطية وأن تضع أياديها الحجر الأساس لبناء النظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق، وحجر الأساس كما نعلم هو الانتخابات التشريعية التي عليها يقام صرح الديمقراطية والعراق الجديد.

وفي ضوء ذلك يسأل العراقيون، أليس من الحكمة استنباط الدروس والعبر من أخطاء الماضي وتجنب تكرارها في المستقبل؟ فإذا كان الأمر كذلك فعلى الأحزاب والائتلافات السياسية أن تتكاتف وتعمل بنزاهة وبروح من رابطة المواطنة للحيلولة دون وقوع تجاوزات أو تلاعب أو ضغوطات يراد منها تحقيق المصالح الفئوية الضيقة وبالتالي إجهاض عملية الانتخابات التي ينتظر أن تكون نقطة الانطلاق الرئيسة في الحياة السياسية للشعب العراقي.

إن الائتلافات والأحزاب السياسية التي حاربت وما تزال الدكتاتورية تقع على مسؤوليتها حراسة الديمقراطية والتصدي لأية محاولة تستهدف تعطيل أو إجهاض العملية الانتخابية التي ستجري في ١٥ كانون أول المقبل، ويفترض على هذه القوى السياسية أن تثبت للشعب جدارتها وكفاءتها لإعتلاء مقاعد الجمعية الوطنية بطريقة مشروعة ليس فيها أدنى شك، خدمة للمصلحة الوطنية ولوحدة العراق وشعبه.

الإشراف الدولي على الانتخابات.. شرط لا بد منه

لقد وقعت خلال الأيام الماضية حوادث مؤسفة وتصرفات غير مقبولة أثناء توزيع ولصق نشرات الدعاية لهذا الحزب أو ذاك الائتلاف، وفي بعضها سقط شهداء كما هو الحال بالنسبة للحركة الديمقراطية الآشورية التي فقدت مؤخرا إثنين من مناضليها "يوسف نبيل إسماعيل وكوركيس بريخا يوخنا". وتتجه أصابع الإتهام لإثارة هذه الحوادث ليس الى الجهات المعادية للديمقراطية، بل الى من ينتسب الى بيت الديمقراطية ويدافع عنها. ولأجل معالجة السلوك العدائي غير المشروع ومنع تكراره مستقبلا ومن أجل إظهار مصداقية القوى السياسية المشاركة في الانتخابات وإقناع الشارع العراقي بحرصها على خوض الانتخابات في جو سلمي يخلو من الأعمال العدائية ولتحقيق انتخابات نزيهة يفتخر بها الجميع، ينبغي على القوى السياسية في الحكومة وفي الجمعية الوطنية وتلك التي في المعارضة، إن أرادت حقا أن تكسب ثقة الشعب بها، عليها أن تستجيب لتطلعات العراقيين وتؤمّن لهم الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات ويأتي في مقدمتها دعوة الأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين للإشراف على سير الانتخابات وتشخيص ومعالجة أية سلبية قد تحدث وفي أية بقعة من عراقنا الحبيب.

كما يستدعي الأمر تشكيل لجان وطنية من ممثلي الأحزاب السياسية بحيث تعكس تركيبة مكونات المجتمع العراقي لمساندة مهمة المراقبين الدوليين وكي تقف بنفسها، أي اللجان، على سير العملية الانتخابية في كل مركز من مراكز الاقتراع ومن جانبها ترى من الضروري أن تقوم الدولة بتوفير الحرية الكاملة لمندوبي وكلاء الأنباء والإعلام لمزاولة عملها ونقل جانبا من وقائع الانتخابات.

لم يعد أمامنا سوى أحد عشر يوماً للانتخابات ويفترض أن تكون التحضيرات والتدابير قد أستكملت ولكن ما يزال هناك متسع من الوقت لإعطاء دور فاعل للإشراف الدولي على الانتخابات ونأمل لكل الأطراف المعنية النجاح فيها لما فيه خير العراق وشعبه.

القائمة التي سأنتخبها

المهندس صارم الفيلي*
sarimrs@hotmail.com

تجري الانتخابات البرلمانية في العراق، كما هو معروف للجميع بعد أسبوعين في ظروف لا تختلف فقط عن الانتخابات السابقة وإنما عن الاستفتاء على الدستور أيضا، مما يجعل أمام الناخب اختيارات متعددة، وهذا يفرض على المرشحين إختيار لغة مناسبة لمخاطبة الناخبين مغايرة تماما للغة "بتشديد اللام الثانية" التي ألفوها في الانتخابات السابقة.

أصبح الواقع الداخلي والخارجي الذي يتسم به الناخب مختلفا في المرحلة الراهنة وأصبح تلقيه للخطاب السياسي للمرشحين خاضعا لتأثيرات لم توجد من قبل، ناتجة عن استخلاص العبر والدروس من تجربة العلاقة السابقة بين المواطن وبين من اختاره للبرلمان وما انبثقت عنه من وزارة. هذه العلاقة تتصل بحياة المواطن اليومية، وهموم المواطن اليومية، إذ أصبح العراقي يطابق القول والوعود التي قطعت مع الفعل والتنفيذ على واقع الأرض. وأخذ يتطلع الى الائتلاف الذي يضم الحزب والتنظيم الذي يريد بناء الإنسان والوطن، لا الى الحزب الذي يريد بناء قاعدته الشعبية على حساب المواطن والدولة من خلال تسخيره لامكانيتها وتوجيهها لخدمة المصالح الفئوية والدوائر الضيقة. وبالتالي لم يعد الخطاب السياسي للمرشحين مقنعا إذا لم يتضمن منهاجا كاملا وشاملا وتفصيليا يتصدى مباشرة للمشاكل التي يعاني منها العراقي فيما يتصل بظروف معيشته وأمنه واستغلال أمثل لثرواته. فالعراقي اليوم يبحث عن قائمة متجانسة تضمن وسائل استمرار برامجها دون أن تتعثر، وليس قائمة تنهار في خضم المصالح المتعارضة لأحزابها المؤتلفة، ليضيع صوت الناخب وتهدر فرصته التي لن تتكرر إلا بعد أربعة أعوام.

من الأمور التي يمكن تمييزها بين القوائم الانتخابية، هي درجة تضمنها وتعاملها مع قضية التنمية البشرية، باعتبارها التحدي الأكبر في إطار التقدم والرفاه الإجتماعي، وهذه تتضمن نقاطا كثيرة أود هنا أن أشير الى جزء منها:

- العمل على دعم التعليم بكافة مراحله، والتمييز بين مستوياته فيما يتعلق بالبحث العلمي بكل مجالاته.
- السعي الى ضمان تكافوء الفرص في العمل والوظيفة بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية والنظرة الحزبية الضيقة التي تلون وزارة ما أو قطاعا خدميا أو مؤسسة حكومية بطابعها وعلى جميع المستويات الهيكلية. ولا ننسى في هذا السياق توفير الفرص للعاطلين عن العمل بمن فيهم حملة الشهادات والعمال والعسكريين.
- ويشمل هذا أيضاً السعي الى تحسين الخدمات في أقصى حدودها الممكنة من أمن وصحة وتعليم ومواصلات واتصالات.
- زيادة دخل كل المواطنين، بتأمين الضمان الاجتماعي، بالسعي الى توزيع عادل لثروات العراق على العراقيين وفق برنامج "حصتي من ثروتي".
- ولا ننسى في هذا الإطار حماية الكفاءات العلمية وتوفير المستلزمات العلمية المناسبة لاستثمارها، والسعي لعودة الملاكات التقنية والعلمية من أجل الاسراع في العملية التنموية القائمة على أسس متطورة، في طريق سعينا لنهضة حضارية شاملة.
- المواطن يبحث كذلك عن الائتلاف الذي يسعى الى قيام دولة العدل، ويتضمن برنامجه فيما يتضمن بهذا الخصوص، إعادة حقوق المضطهدين السياسيين والمهجرين والمهاجرين، بالعمل على المطالبة القانونية لاعادتها، والسعي لتعويضهم ماديا ومعنويا، وخصوصا السجناء السياسيين وأبناء الانتفاضة الشعبانية والكرد الفيلية والكلدو آشوريين.

علينا أن نختار الائتلاف الذي يضع في قمة أولوياته مقاييس للبرلماني الناجح، والوزير الناجح الذي تتوفر فيه معايير راقية في مقدمتها المستوى العالي في مجال المعرفة وهي ضرورة مهمة لصناعة القرار، وتشمل ليس فقط المعرفة المهنية، رغم أهميتها القصوى، بل تتجاوزها الى المعرفة السياسية الواسعة والشاملة، كي يستوعب من يمتلك هذه الملكات جميعها، كل أبعاد التغييرات داخل الوطن وفي العالم، كي يتخذ القرارات السليمة على ضوئها الكاشف، فكل شيء في عالمنا يجري بسرعة، السياسة الخارجية، مفهوم الأمن القومي، الصحة والصناعة، الإسكان وغيرها.

على الناخب المحترم أن يختار الائتلاف الذي يضم بين أعضائه بالاضافة لبرنامجه، أكبر عدد من أصحاب الكلمة الصادقة والمؤمنة والشجاعة التي تستمد قوتها بانتسابها الى السماء، لأن التاريخ يشهد لها بالأدوار العظيمة التي لعبتها تلك الكلمة الحرة منقذة شعوبا من الضياع، لأنها كانت سلاحا للمحرومين وقوة للمستضعفين وناراً أحرقت الطغاة والمستكبرين.

أجد هنا بالمقابل أن أحذر من القوائم التي تحتوي على عكس ما ذكرته أعلاه، أي تجنب أخي العراقي وتجنبي أختي العراقية القوائم التي تحوي أصحاب الكلمة الخبيثة لأنها كالشجرة الخبيثة لا تثمر إلا نكدا، تلك الكلمة التي هي مصداق ودليل لضعف الشخصية، وهي قيد على الحرية، وطريق للمذلة والخنوع، ومن أهم الأسباب القلق النفسي.

فإذا عانت منه أمة، سيصيبها التخبط. لأنها كلمة مثبطة للعزيمة، مفسدة للمجتمع، لا تعبر إلا عن ضمائر ميتة، وقلوب مجدبة في صدور أصحابها أغلفة تحجب نور الإبصار لتوقع المجتمع ضحية لعدوانها وفسادها.

* ماجستير هندسة توليد طاقة.